



الجلسة ٦٦٠٩

الاثنين ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد سلام	(لبنان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زوكوف
	ألمانيا	السيد فيتغ
	البرازيل	السيدة دانلوب
	البرتغال	السيد كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالتش
	جنوب أفريقيا	السيد ليهر
	الصين	السيد تيان لن
	فرنسا	السيد بون
	غابون	السيد أونانغا ندياي
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	نيجيريا	السيد أميو فوري
	الهند	السيد كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورينتس

## جدول الأعمال

الحالة في سيراليون

التقرير السابع للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2011/554)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في سيراليون

التقرير السابع للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2011/554)

الرئيس: بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل سيراليون إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد جوزيف داودا، وزير الشؤون الخارجية في سيراليون.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مايكل فون دير شولنبورغ، الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد غيرمو رشينسكي، رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لسيراليون في لجنة بناء السلام والممثل الدائم لكندا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/554، التي تتضمن التقرير السابع للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون.

وأعطي الكلمة الآن للسيد مايكل فون دير شولنبورغ.

السيد فون دير شولنبورغ (تكلم بالإنكليزية):

أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لعرض التقرير السابع للأمين العام عن سيراليون (S/2011/554) منذ إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في عام ٢٠٠٨.

لقد واصلت سيراليون، التي احتفلت بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلالها في نيسان/أبريل الماضي، تقدمها نحو دولة ديمقراطية مستقرة ومسالمة وأكثر قابلية للاستمرار اقتصاديا. وأشعر بأن هذه هي المناسبة، وخصوصاً هنا في مجلس الأمن، لكي نثني على شعب سيراليون بسبب ما تم تحقيقه خلال السنوات التسع الماضية فيما يتعلق بتوطيد السلام وبناء مجتمع مستقر وديمقراطي. فهذه هي المنجزات التي لم يحققها فحسب رئيسان منتخبان ديمقراطيا وحكومتان متعاقبتان منتخبتان ديمقراطيا في وقت السلم، بل حققها كذلك قادة الأحزاب السياسية والمفوضون المستقلون والمسؤولون في المقاطعات المحلية والاجتمع المدني والزعماء التقليديون والدينيون والمهنيون والصحفيون والفنانون والتجار والأطباء والمرضون والمدرسون وضباط الشرطة - وباختصار، العديد من النساء والرجال العاديين من أبناء سيراليون.

غير أن الاشتباكات والمناوشات التي حدثت مؤخرا ليس فقط بين أتباع الحزبين السياسيين الرئيسيين، بل أيضا بين أتباع الجماعات المختلفة داخل الحزب السياسي نفسه، تذكرنا بأنه ما زالت هناك إمكانات كبيرة لتجدد الصراع والعنف. ونخص بالذكر الهجوم الذي وقع قبل ثلاثة أيام على المرشح الرئاسي لحزب المعارضة الرئيسي، وما أعقبه من عنف أسفر عن إصابته بجروح في الرأس، ومصرع شخص آخر، وإصابة العشرات، بالإضافة إلى تدمير عدد من ممتلكات أتباع الحزب الحاكم.

تميز مؤتمر الحزب الشعبي لسيراليون بانعقاده في أحواء سلمية وديمقراطية. وبالرغم من أن المؤتمر جرى في فريتاون، المعقل القوي للحزب الحاكم، حزب المؤتمر الشعبي العام، لم تحدث استفزازات أو حوادث من أي نوع. بل على العكس، دعت قيادة حزب المؤتمر الشعبي العام أتباع الحزب في فريتاون إلى عدم ارتداء ألوان الحزب والابتعاد عن موقع انعقاد المؤتمر. كما أغلق، من باب التحوط، المقر الرئيسي لحزب المؤتمر الشعبي العام الذي يقع قبالة قاعة مؤتمر الحزب. واتسمت حماية الشرطة بالمهنية. وفي الحقيقة، قبل انعقاد المؤتمر، التقى الرئيس بالزعيم الانتقالي آنذاك للحزب الشعبي لسيراليون - حزب المعارضة - ليتكفل شخصياً بأن يُعقد المؤتمر بدون وقوع أي أعمال عنف أو تدخل خارجي.

واستحقت التغطية الإعلامية لمؤتمر الحزب التقريظ بشكل عام، لما اتسمت به من النزاهة والالتزان والمعلومات. لقد شكل هذا اختباراً رئيسياً لهيئة إذاعة سيراليون، التي انشئت حديثاً إثر الاتفاق على إغلاق جميع المحطات التي تسيطر عليها الأحزاب السياسية والحكومة في أعقاب الاضطرابات السياسية عام ٢٠٠٩.

لقد قدم مؤتمر الحزب الشعبي مثلاً إيجابياً إضافياً للديمقراطية داخل الحزب. فقد واجه الحزب قبل المؤتمر طعناً قانونياً كبيراً لدى المحكمة العليا قدمه أحد أتباعه. وبعد بعض التردد في البداية، اختار الحزب حل المشكلة في إطار القانون ودستور الحزب فقام بإجراء انتخابات جديدة لمندوبي الحزب.

حاول ١٩ من المتطوعين إلى الترشح خلال المؤتمر الحصول على اعتماد الحزب لهم كمرشحين لانتخابات عام ٢٠١٢. وفي فترة التحضير للمؤتمر، تسبب ذلك في الكثير من الجدل داخل الحزب، مؤدياً في بعض الأحيان إلى اشتباكات عنيفة بين مؤيدي المتطوعين إلى الترشح. لكن أثناء

و لم يتضح بعد من كان مسؤولاً عن ذلك الهجوم، ويجب علينا ألا نتسرع في الاستنتاجات. وقد تصرف الرئيس على الفور عبر الشروع في إجراء تحقيق علني، بينما عززت الشرطة حمايتها الأمنية لزعيم المعارضة. ومع ذلك، فإن هذه الأحداث تؤكد أنه لا تزال هناك عوامل اجتماعية كامنة ومستمرة من شأنها أن تتحول إلى حالة من العنف، متى ما توفرت لها الدوافع اللازمة، على الرغم من كل التقدم الذي تم إحرازه.

ولذلك فإنني أدعو جميع السياسيين في سيراليون إلى عدم نسيان ما حققوه ومواصلة تعزيز تلك المنجزات والتصرف بمسؤولية. ولا يزال يفصلنا عن موعد إجراء الانتخابات نحو عام ونصف العام، وهذه الحوادث ينبغي ألا تؤثر على المناخ الاجتماعي والسياسي في سيراليون.

وأرى أن الحوادث التي وقعت مؤخراً لا تجسد الطبيعة الحقيقية للسيراليونيين العاديين المحبين للسلام. وفي الواقع، فرمما يكون مؤتمر المندوبين الوطنيين للحزب الشعبي لسيراليون الذي عقد مؤخراً، وهو الحزب الذي يمثل المعارضة السياسية الرئيسية في البلد، خير مثال على النضج السياسي، وأظهر كيف يمكن للحكومة والحزب الحاكم وحزب المعارضة الرئيسي العمل معاً لدى تسوية المسائل الخلافية ومن أجل نجاح الديمقراطية.

وفي ذلك المؤتمر، انتخب الحزب الشعبي لسيراليون رئيساً جديداً ومسؤوله التنفيذي. ولكن الأهم من ذلك أن الحزب انتخب أيضاً مرشحه الرئاسي، السيد يوليوس مادا بيو، الذي كان عضواً بارزاً وتولى لاحقاً منصب رئيس الدولة في حكومة عسكرية سابقة، هي المجلس الوطني الثوري المؤقت. سيكون السيد بادا بيو المنافس الرئيسي في مواجهة الرئيس باي كوروما في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢.

المستقبلية للبلد، وأن تختار زعماءها القادمين على أساس ذلك. على جميع الأحزاب السياسية - وعلى رأسها الحزبان الكبيران - التي أسهمت في تشكيل سيراليون خلال فترة ما بعد انتهاء الصراع، واضطلعت بدور مهم في بناء المجتمع الديمقراطي الموجود حالياً، أن تتشاطر الاهتمام بحماية هذه المنجزات الوطنية عام ٢٠١٢ وما بعده.

وبنفس الروح، يحدوني الأمل أيضاً أن تحل المسائل العالقة بين الأحزاب السياسية بشأن انتخابات ٢٠١٢. وتشمل هذه المسائل التوصل إلى اتفاقات بشأن الإطار القانوني للانتخابات المقبلة، ومدونة جديدة لقواعد السلوك تحكم الحملة الانتخابية، وبناء الثقة في الأجهزة الوطنية القائمة لإدارة الانتخابات. لذا فأنا أتطلع بشكل خاص إلى الرئيس الجديد، القدير والمؤتمن، للجنة تسجيل الأحزاب السياسية ليتولى زمام المبادرة في عقد هذه المشاورات المهمة المتعددة الأطراف.

أطلق الرئيس كوروما، في خطابه بمناسبة الذكرى الخمسين للاستقلال، فكرة عقد مؤتمر وطني شامل وغير حزبي لمناقشة مستقبل توجه سيراليون في ندوة مفتوحة. أرحب ترحيباً شديداً بهذا الاقتراح، إذ أن هذا المؤتمر سوف يُعقد في وقت تصل فيه فترة إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع إلى نهايتها، ويتجه البلد نحو عهد جديد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا المؤتمر لا يمكن من استشارة الخبراء فحسب، بل يمكن أيضاً من استشارة مواطني سيراليون العاديين في جميع أنحاء البلد في وقت يشهد حدوث تغييرات اقتصادية واجتماعية عميقة.

يمكن لهذه المناقشة الوطنية أن تكون مناسبة لجميع الأحزاب السياسية لتستمع إلى مشاكل مواطني سيراليون العاديين وتطلعاهم قبل أن تتطلق هذه الأحزاب في حملة انتخابات عام ٢٠١٢. يمكن أن يكون المؤتمر تمريناً على

المؤتمر تمت إدارة جميع هذه الخلافات، وحرص المتطلعون إلى الترشح على ألا يشوش مؤيدوهم على عملية الانتخابات الديمقراطية داخل الحزب. وفي النهاية، اعترف جميع المتطلعين إلى الترشح بأن الانتخابات الحزبية كانت حرة ونزيهة ومقبولة.

غير أن إعادة انتخاب رئيس الحزب وانتخاب المرشح الرئاسي عن الحزب الشعبي تثير بعض المخاوف، إذ إن كلا الزعيمين المنتخبين قاما بدور كبير في الأنظمة العسكرية السابقة. وأعتقد أن كليهما يقر بالحاجة إلى تبيد هذه المخاوف. لذا فأنا أرحب بالبيان العلني الذي أعرب فيه السيد مادا بيو عن أسفه واعتذر عن الأخطاء التي ارتكبت أثناء الحكم العسكري الذي تولى خلاله مناصب رفيعة.

يجب علينا جميعاً ألا ننسى أن الانقلابات العسكرية وفضائع الحرب الأهلية تشكل جزءاً من تاريخ سيراليون القريب. لذلك ليس من الممكن تفادي أن يشارك بعض الذين تورطوا في الحكومات غير الديمقراطية السابقة في الحياة الديمقراطية الحالية، بل إن ذلك أمر ضروري يجد الترحيب. تأسيساً على ذلك، من المهم أن يقوم جميع الزعماء السياسيين من ذوي الارتباطات بالأنظمة البائدة، بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية الحالية، بالإعلان بشكل واضح عن أنهم قد استوعبوا الدروس اللازمة من الماضي العنيف للبلد. وفي هذا السياق، أشيد بالكلمات الواضحة والصریحة للرئيس كوروما، في خطابه بمناسبة الذكرى الخمسين للاستقلال إذ قال إن سيراليون قد تعلمت درساً قاسياً ولن تكرر أخطاء الماضي. أعتقد أن هذه الكلمات يمكن أن توجه الخطاب السياسي في البلد.

يجب ألا تكون انتخابات عام ٢٠١٢ رهينة الماضي. لتفادي ذلك، يتعين علينا جميعاً أن نمكّن سيراليون في عام ٢٠١٢ من أن تتطلع إلى الأمام، وأن تقرر الوجهة

لا يزال الفقر وبطالة الشباب ومشاكل تقديم الخدمات الاجتماعية مسائل تشكل كعب أخيل في مستقبل التنمية في سيراليون. وبالرغم من أن سيراليون لا تزال تتمتع بمعدلات نمو اقتصادي عالية نسبياً، فإنها لا تزال واحداً من أفقر البلدان في العالم. وعلى وجه الخصوص، تتسبب معدلات التضخم العالية في تآكل القوة الشرائية لذوي الدخل المنخفض أو الثابت، مثل موظفي الخدمة العامة، والمدرسين، ورجال الشرطة والمرضين، فضلاً عن العمال العاديين والموسمين. ويبدو أن ذلك يؤثر أكثر على سكان المدن والكثير من الشباب الذين ذهبوا إلى المدن بحثاً عن حياة أفضل. وكما نرى في بعض البلدان الأخرى، فإن هذا الاضمحلال في الظروف المعيشية يمكن أن يتحول إلى اضطرابات اجتماعية، لذلك فإن الوقت ربما يكون قد حان للقيام باستعراض أكثر شمولاً لآثار جميع البرامج الإنمائية المتعلقة بخفض معدلات الفقر، بغض النظر عن ممولها.

لقد تحقق الكثير في مجال تحسين الخدمات الاجتماعية في السنوات الأخيرة، وخير مثال لذلك برنامج الرعاية الصحية المجانية الذي أطلقه الرئيس العام الماضي. بيد أنه لا غرابة في استمرار المشاكل المتعلقة بتقديم هذه الخدمات للوصول إلى السكان المستهدفين. ويقع الفساد والبيروقراطية وانخفاض القدرة وانعدام المرافق الفنية واللوجستية، على الأرحح، في صميم هذه المشاكل. هنا، ينبغي أيضاً تطوير شبكات الأمان على نحو شامل في البلد لحماية الفقراء من أي صدمات عالمية. هنا أيضاً، أرى بأن هذه المشاكل تحتاج إلى مزيد من التعاون بين الحكومة والشركاء الإنمائيين، مع إبلاء مزيد من الاهتمام لجعل القطاع العام أكثر فعالية وكفاءة.

ولا تزال هناك مسألة شائكة تتمثل في معدلات البطالة المرتفعة بين الشباب السيراليوني - وهي مشكلة صعبة ليس فقط بالنسبة للبلدان في جميع أنحاء أفريقيا، ولكن أيضاً

الديمقراطية التشاورية التي من شأنها أن تمنع حدوث المشاكل في المستقبل. لا بد من إجراء مشاورات وتحضيرات دقيقة لكي يكون هذا المؤتمر شاملاً. وأعتقد أن إعلان المرشح الرئاسي عن حزب المعارضة عن رغبته في المشاركة في هذه المناقشة الوطنية دليل على تحليه بروح القيادة السياسية البناءة.

أود أخيراً أن أتطرق إلى بعض المسائل الاقتصادية والاجتماعية. لقد نجحت الحكومة في توسيع الشبكة الوطنية للطرق داخل المدن والطرق الريفية الفرعية، وفي إيصال الكهرباء إلى نطاق أوسع من السكان، وفي إنعاش الإنتاج الزراعي. لقد اتبعت سياسة خصخصة شملت ميناء فريتاون البحري وأنظمة الاتصالات الوطنية، وتقوم بحشد الاستثمارات الدولية الخاصة، لاسيما في مجال الصناعات الاستخراجية والشركات الزراعية. ومن المرجح أن تبدأ مشروعات خام الحديد في التصدير هذا العام، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في النمو الاقتصادي وجمع العائدات. وفي هذا تشير بعض التوقعات إلى زيادة قدرها ثلاثة أضعاف في الدخل المحلي بحلول عام ٢٠١٥. وهكذا فإن حظوظ سيراليون من الثروات المالية يمكن أن تتغير تغييراً جوهرياً في إطار زمني قصير نسبياً.

من شأن ذلك أن يتيح موارد تلمس الحاجة إليها لمقابلة حالات العجز الكبيرة في التنمية البشرية وتوفير البنية التحتية. بيد أن ذلك يطرح تحديات فيما يتعلق بالشفافية والإدارة الصحيحة لهذه الموارد الجديدة لمصلحة جميع مواطني سيراليون، مع المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي. وأرحب بالمساعدات الدولية السخية المقدمة لسيراليون بهدف مساعدتها على تفادي ما يعرف بلعنة الموارد التي أضرت بالكثير من البلدان الغنية بمواردها.

غير أنني أود أن أشكر بشكل خاص الرئيس كوروما لقيادته وافتتاحه الاستثنائي وترحيبه بأسرة الأمم المتحدة.

وأخيراً، أود أن أشكر وزير خارجية سيراليون، معالي السيد جوزيف ب. داودا، لتحمله عناء المسافة إلى نيويورك لتمثيل بلده. إنه على الأرجح واحد من أفضل الشهود بيننا جميعاً على الإنجازات التي تحققت في سيراليون، بما أنه أدى دوراً بارزاً في الحكومات المتعاقبة. ومن دواعي سروري العمل معه.

**الرئيس:** أشكر السيد فون دير شولنبرغ على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لسعادة السيد غيرمو رشينسكي.

**السيد رشينسكي** (تكلم بالفرنسية): بصفتي السفير والممثل الدائم الجديد لكندا، يشرفني ويسعدني كثيراً أن أكون هنا هذا الصباح، وأشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لأتكلم.

(تكلم بالإنكليزية)

ويسرني أن أحاطب المجلس نيابة عن التشكيلة المخصصة لسيراليون التابعة للجنة بناء السلام.

بعد مرور عقد على الحرب الأهلية، تستعد سيراليون لتحويل تركيز استراتيجيتها الوطنية من بناء السلام إلى التنمية الاقتصادية. كما لاحظ في وقت سابق كل من الممثل التنفيذي للأمين العام وسلفي، فإن ذلك يمثل قصة نجاح رائعة للانعاش بعد انتهاء الصراع. غير أن ذلك لم ينته تماماً. ستحتاج سيراليون دعماً متواصلاً بينما تستعد لانتخابات العام المقبل، وتسعى جاهدة لمواجهة التحديات المستمرة في مجالات الحكم الرشيد، وتوظيف الشباب، ومكافحة الاتجار

في العالم المتقدم النمو كما نعلم. على الرغم من إنشاء لجنة وطنية للشباب والجهود المتضافرة للشركاء الإنمائيين، لم يحرز أي نجاح جوهري في مكافحة البطالة المتفشية في صفوف الشباب في سيراليون. بل ربما تستفحل المشكلة بفعل ارتفاع معدل تزايد عدد السكان وازدياد معدلات الهجرة إلى المدن. في المدى القصير، ستكون هناك حاجة إلى تنسيق أفضل داخل الحكومة بحيث يتم استهداف أفضل للشباب للاستفادة من برامج محددة. وسيطلب ذلك أيضاً تحسين التعاون بين الحكومة والشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص.

في النهاية، أود أن أثنى على المساهمة الهائلة للسفير ماكني، في بناء السلام في سيراليون. لقد زار البلد مرارا وتكرارا باعتباره رئيساً للتشكيلة المخصصة للبلد التابعة للجنة بناء السلام في سيراليون لمدة ثلاث سنوات تقريبا ومد يده، ليس فقط للحكومة والمعارضة السياسية، ولكن أيضاً للمجتمع الأوسع في سيراليون. بالنسبة لي شخصياً، فقد كان داعماً كبيراً وشريكاً موثقاً به في نيويورك لمناقشة مختلف المسائل المتعلقة بالسياسات العامة التي ساعدت في تشكيل جدول أعمال بناء السلام ليس لسيراليون فحسب، ولكن للأمم المتحدة بشكل عام. وأود أن أشكره شكراً عميقاً، وأتمنى له كل الخير في المستقبل.

كما أود أن أعتنم هذه الفرصة هنا لأرحب بالسفير رشينسكي، وأتطلع للعمل معه عن كثب في المستقبل أيضاً - لقد عقدنا اجتماعاً واحداً فقط. وأعتقد أن هناك الكثير مما يتعين القيام به من أجل سيراليون، وكذلك لبناء السلام، حيث يمكننا العمل سوياً.

وأود أيضاً أن أشكر حكومة سيراليون والقادة الدينيين والتقليديين - للأحزاب السياسية والهيئات المستقلة والحكومات المحلية، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام على ثقتهم المستمرة في عمل الأمم المتحدة.

العلاقة بين تلك الهيئات والأحزاب السياسية الرئيسية. وشكلت شرطة سيراليون في الماضي القريب قوة محايدة وفعالة لتحقيق الاستقرار، لكنها لا تزال تواجه نقصا خطيرا في المعدات. ويفرض الإمداد الحالي المحدود بسيارات الشرطة قيودا خطيرة على النقل يمكن أن تعرقل أوقات الاستجابة للمناطق النائية خلال فترة الانتخابات. وأحث جميع المانحين على تقديم المساعدة لسد تلك الفجوة من حيث القدرات.

وإذ نستشرف مرحلة ما بعد الفترة الانتخابية، فإن إيجاد حلول دائمة للعديد من التحديات في سيراليون سيرتهن بزيادة استثمارات القطاع الخاص. والحكم السليم أساسي لحفز هذا التقدم. وتواصل لجنة مكافحة الفساد إحراز التقدم بشأن جدول أعمال طموح يتضمن ملاحقة المجرمين مرتكبي الجرائم الفظيعة، وتوعية الجماهير والاستعراضات المؤسسية العادية. وقد أسفرت هذه الجهود عن إحراز تقدم مطرد في مؤشر البنك الدولي الخاص بتسهيل القيام بالأعمال التجارية. ويجب استمرار تلك الجهود وتسريع وتيرتها.

تشهد سيراليون أيضا طفرة في الاستثمار في قطاع الصناعة الاستخراجية. يشير ذلك بالخير لتحقيق النمو والحد من الاعتماد على المعونة، ولكنه يجلب أيضا المخاطر المرتبطة به. يجب أن تدار الموارد بطريقة شفافة من شأنها توفير منافع للسكان قاطبة. يمكن لسيراليون الاستفادة من جهودها للتخفيف من هذه المخاطر، بما في ذلك من خلال مشاركتها في مبادرة الصناعات الاستخراجية المعنية بالشفافية وعملية كيمبرلي.

يمثل النمو الاقتصادي عنصرا أساسيا في إيجاد حل طويل الأمد لارتفاع مستويات بطالة الشباب في سيراليون، ولكن البلد اتخذ أيضا خطوات معقولة في الأمد القصير. منذ زيارة الوفد السابق في عام ٢٠١٠ التي ركزت كثيرا على هذه المسألة، أنشأت الحكومة لجنة وطنية للشباب، وعينت

بالمخدرات، وتبني القدرة على تحمل الصدمات السياسية والاقتصادية غير المتوقعة.

بالاعتماد على نتائج زيارة الوفد إلى فريتاون في وقت سابق من هذا العام، أود أن أسلط الضوء على مسائل ذات أهمية خاصة وأوجز خطط لجنة بناء السلام لفترة الستة أشهر المقبلة.

كما أشار إلى ذلك الممثل التنفيذي، تكتسي الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية في عام ٢٠١٢ أهمية رمزية كبيرة. فتنظيم حملة خالية من التخويف، في جو من الحوار المفتوح، ومقبولة من الجميع، ستدل على أن سيراليون أقامت أساسا مستقرا وديمقراطيا ستبني عليه السلام المستدام. ومع اقتراب موعد الانتخابات، من الضروري أن تشارك جميع الأطراف الفاعلة المعنية في بناء مزيد من الثقة وإيجاد فهم مشترك لقواعد اللعبة، مع احترام إصلاح القوانين الانتخابية وإحراز مزيد من التقدم بشأن تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في البيان المشترك الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وإذ ينظر مجلس الأمن في ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، أود أن أشدد على الدور المركزي الذي قامت به البعثة في تيسير الحوار والمساعدة في التحضير للانتخابات، كما أنني على السيد شولنبرغ لقيادته الشخصية.

في ذلك الصدد، فإن تعيين مرشح الحزب الشعبي لسيراليون للانتخابات الرئاسية يفتح الباب للأحزاب السياسية الرئيسية للمشاركة في حوار رفيع المستوى أكثر انفتاحا وانتظاما وإنتاجا. يتعين على اللجنة الانتخابية الوطنية ليس مجرد إجراء انتخابات سليمة من الناحية الفنية، ولكن أيضا انتخابات تحظى بقبول واسع من قبل جميع المشاركين. وستظل اللجنة المعنية بتسجيل الأحزاب السياسية محفلا هاما لتسوية النزاعات المحتملة. من الأهمية بمكان أن تتحسن

المرحلي السنوي الثاني المشترك عن برنامج التغيير الذي أعدته حكومة سيراليون بالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، والمجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية. على مدى الأشهر الستة المقبلة، أعتمزم أيضا زيارة سيراليون وسوف أعقد اجتماعا لتقييم التحضيرات لانتخابات عام ٢٠١٢، بمشاركة من المسؤولين المعنيين في سيراليون. سأنقل نتائج تلك الزيارة واستنتاجات مداوات لجنة بناء السلام إلى مجلس الأمن في الوقت المناسب.

أخيرا، أسمحوا لي أن أعرب عن امتناني لكل من حكومة سيراليون ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. لقد أظهرت سيراليون ما يمكن أن تحققه القيادة الوطنية القوية في مواجهة الصعوبات. إن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، الذي يقوده باقتدار الممثل التنفيذي للأمين العام مايكل فون دير شولنبرغ، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري برمته، قد وضع نهجا مبتكرا ومتكاملا لبناء السلام يحقق نتائج مبهرة. يشرفني العمل مع هؤلاء الشركاء الأقوياء. ولجنة بناء السلام مستعدة لمواصلة المساعدة في جهود سيراليون لتوطيد السلام.

**الرئيس:** أشكر السيد رشينسكي على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جوزيف باندا بلا داودا، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لسيراليون.

**السيد داودا** (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أضم صوتي إلى أصوات الذين سبقوني في تهنتكم، سيدي الرئيس، على تولي رئاسة مجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر. وفي الوقت نفسه، أود أن أشكر أعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لي للاشتراك في مناقشة بند جدول

مفوضا جديدا للشباب، وأعادت هيكله المسؤوليات ذات الصلة لإنشاء وزارة الشباب والرياضة، ونقحت إستراتيجيتها الوطنية لتتطابق على نحو أفضل بين التدخلات المرتبطة بالعرض والطلب الفعلي للسوق. وهذه تطورات تستحق كل الثناء.

كما يوضح ذلك تقرير التنمية العالمي لعام ٢٠١١، يمثل إحداث فرص العمل عنصرا أساسيا في توطيد السلام، لكنه غالبا ما يحظى بالقليل جدا من الاهتمام. من خلال تقديم دعم إضافي لسيراليون يمكن للشركاء الدوليين اغتنام الفرصة للشروع في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التنمية العالمي والاستثمار في نجاح سيراليون على المدى الطويل.

ولا تزال سيراليون تواجه التهديد غير المرغوب فيه الذي يشكله الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وإدراكا من تشكيلات غرب أفريقيا التابعة للجنة بناء السلام للطبيعة الإقليمية للمشكلة، عقدت اجتماعا مشتركا في وقت سابق من هذا العام، بمشاركة رفيعة المستوى من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وإدارة عمليات حفظ السلام، والإنتربول. أسفرت هذه المناقشة عن عدة نتائج مهمة.

أولا، بينما تشكل سيراليون العضو الأكثر تقدما في مبادرة ساحل غرب أفريقيا، تعيق وتيرة التقدم البطيء في أماكن أخرى تبادل المعلومات الاستخباراتية والإنذار المبكر. والقدرة المحدودة داخل المنطقة على تعقب التدفقات المالية تحد كبير آخر، لا سيما بالنظر إلى أن الأرباح غير المشروعة يمكن أن تهاجم الفساد. ثانيا، تتطلب مبادرة ساحل غرب أفريقيا المزيد من التمويل لتلبية حجم الاحتياجات المعلقة.

أسمحوا لي أن أحتم بعرض موجز للأنشطة المقبلة للجنة بناء السلام. في تشرين الأول/أكتوبر، سوف تجتمع تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام للنظر في التقرير



يعرض التقرير السابع للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2011/554) بدقة التقدم المحرز والتحديات الباقية في جهودنا الرامية إلى ترسيخ السلام والانتقال نحو مرحلة إنمائية بدرجة أكبر. يظل الرئيس إرنست باي كوروما، وحكومة سيراليون ملتزمين برؤية شركائنا الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة ولجنة بناء السلام، من أجل كفالة سلام واستقرار دائمين وتعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية كما ورد في برنامجنا للتغيير. وفي إطار ذلك السياق، أطلق الرئيس كوروما فكرة عقد مؤتمر وطني شامل غير متحزب خلال خطابه بمناسبة إحياء الذكرى الخمسين لاستقلالنا.

أحطنا علما بالقلق حيال تنفيذ البيان المشترك المؤرخ في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، الذي أشير إليه في التقرير. ونود أن نؤكد للمجلس أن حكومة سيراليون ستواصل الاشتراك مع جميع أصحاب المصلحة، كما تبين في العمل مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون لإنشاء رابطة شباب جميع الأحزاب السياسية والرابطة النسائية لجميع الأحزاب السياسية، اللتين تهدفان إلى منع العنف السياسي وتعزيز الحوار بين الأحزاب، وبالنسبة للرابطة النسائية، زيادة تعزيز مشاركة المرأة في السياسة.

وفي هذا الصدد، يسعدني أن أبلغ المجلس بأن نسبة مشاركة المرأة في المناصب السياسية تبلغ لدينا الآن ١٤,٥ في المائة، حوالي نصف الهدف الذي حددناه ونسبته ٣٠ في المائة. ونواصل أيضا إحراز تقدم صوب تعليم الفتيات الصغيرات وتوفير الرعاية الصحية المجانية للحوامل والأمهات المرضعات والأطفال دون سن الخامسة.

ونحز أيضا تقدما مطردا في إقامة الهياكل للتصدي لبطالة الشباب والفساد والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومشاركة المرأة في بناء السلام والخدمة العامة والعنف

الأعمال قيد نظر المجلس، ألا وهو، مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون.

أود، باسم فخامة الرئيس إرنست باي كوروما، وشعب سيراليون، أن أعرب عن تقديرنا العميق للدعم المتواصل والاهتمام النشط من جانب الأمم المتحدة وأصدقاء سيراليون لترسيخ سلامنا واستقرارنا وتنميتنا. وفي هذا الصدد، أرجو أن تسمحوا لي أن أخص بالذكر القيادة والالتزام القويين بالسعي إلى تحقيق السلام والتنمية في سيراليون اللذين أبداهما السفير جون مكيني بصفته رئيسا للتشكيلة الخاصة بسيراليون، وأن أعرب بشكل شخصي عن خالص امتناننا له ولموظفي بعثته وحكومة وشعب كندا على الدور النموذجي والقياسي الذي اضطلعوا به، الجدير بالافتداء به والتقدير. ونتمنى التوفيق للسيد مكيني في المهام التي تسند إليه في المستقبل.

وتطلع إلى مواصلة العمل مع كندا في تعزيز المكاسب التي تحققت خلال فترة الانتقال من مرحلة ما بعد الصراع إلى مرحلة تتسم بتركيز أكبر على التنمية. ونرحب بخلف السفير مكيني، السفير غويرمو ريشتنسكي، بأذرع مفتوحة وآمال عريضة ونحييه اليوم تحية حارة جدا. ونشكره على مشاركته المفيدة في هذه المناقشة.

ونتوجه أيضا بالشكر إلى الممثل التنفيذي للأمين العام، السيد مايكل فون دير شولنبرغ، على ما أبداه من فهم متميز للحالة في الميدان، وكذلك فريق الأمم المتحدة القطري على دعمه القوي في المساعدة في توطيد السلام وتعظيم مكاسب الجهود الإنمائية في مرحلة ما بعد الصراع. وأعرب عن التقدير للمشاعر الطيبة التي أبداهها السيد فون دير شولنبرغ تجاهي في بيانه. وأود أن أؤكد له تعاوني ودعمي المستمرين في الجهود الرامية لترسيخ عميلتنا للسلام.

ونحن ملتزمون بنفس القدر بالاستجابة للشواغل التي أثّرت في التقرير بشأن قطاع التعدين وإدارة مواردنا الطبيعية عن طريق اتخاذ التدابير لتحسين إدارة القطاع وكفالة درجة أكبر من الشفافية والمساءلة بغية تعظيم القيمة المتأتمية من الموارد المعدنية للبلد لصالح جميع السيراليونيين. وتحقيقا لتلك الغاية، التمسنا الدعم من شركائنا في التنمية بغية بناء قدرة وزارة التعدين والموارد المعدنية.

بيد أنه لا تزال ثمة حاجة إلى الدعم المتواصل من جانب المجتمع الدولي وشركائنا في التنمية للبناء على المكاسب التي تحققت لزيادة توطيد بناء السلام في سيراليون. وبصفة خاصة، فإن مسائل من قبيل تقديم الدعم للجنة الانتخابية الوطنية والتصدي لبطالة الشباب ودعم لجنة مكافحة الفساد وعملية جبر الضرر كما أوصت لجنة الحقيقة والمصالحة وتوفير المركبات لشرطة سيراليون لتعزيز قدرتها وجعلها أكثر قدرة على الحركة ومروية بدرجة أكبر أثناء الانتخابات وبعدها، هي مسائل تتطلب اهتماما وحلولا عاجلة بغية تعزيز المكاسب التي تحققت بالفعل.

إن نجاح إجراء انتخابات سلمية وحررة ونزيهة يتطلب إلى حد كبير تحلى جميع أصحاب المصلحة بالمسؤولية والتقيّد بالقوانين الانتخابية والتشريعات الوطنية الأخرى ذات الصلة. وبصفة خاصة، ثمة حاجة إلى انخياز جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأطراف الدولية الفاعلة، لصالح توطيد السلام والاستقرار في سيراليون وينبغي ألا يُنظر إليهم بوصفهم مؤيدين لمرتكبي الانتهاكات والإساءات الجسيمة لحقوق الإنسان. في هذه المرحلة من عملية بناء السلام، قد يساء فهم هذا السلوك، كما أنه قد يحرض على العنف، الذي يمكن أن يتحول بعد ذلك إلى صراع.

وعلاوة على ذلك، لا يزال الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة يشكلان تحديا خطيرا للمنطقة دون الإقليمية

القائم على أساس نوع الجنس. واستجابة لبطالة الشباب، التي لا تزال تشكل تحديا كبيرا لعملية توطيد السلام، أنشئت وزارة جديدة لتشغيل الشباب والرياضة، إلى جانب لجنة وطنية للشباب - عين مفوضها وأعضاء مجلس إدارتها - لوضع الإطار السياسي. ستمهد هذه التدابير الطريق لمشاركة الشباب بصورة مجدية في التنمية الوطنية.

وتظل حكومة سيراليون ملتزمة بإجراء انتخابات سلمية وحررة ونزيهة وموثوقة وشفافة في عام ٢٠١٢. ونرحب بكل الدعم من جانب الأمم المتحدة وشركائنا في التنمية تحقيقا لتلك الغاية. لقد تجلّى مؤخرا التزام الرئيس كوروما ببيئة سياسية سلمية في كفالة تهيئة مناخ يفضي إلى أن حزب المعارضة الرئيسي، حزب الشعب السيراليوني، قادر على اختيار مسؤولي الحزب، بمن فيهم مرشحه للرئاسة في انتخابات عام ٢٠١٢. والحق، فإن تحقيق نتيجة ناجحة لتلك الانتخابات سيكون معيارا ومؤشرا طيبا جدا على ما إذا كانت جذور السلام والاستقرار المحديين قد ترسخت بالفعل في جهودنا الوطنية، وكذلك تحقيق الفكرة التي يكتر الحديث عنها المتمثلة في عملية انتقال أو إنهاء تدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

تتمتع اللجنة الانتخابية الوطنية ولجنة تسجيل الأحزاب بالاستقلال اللازم للاضطلاع بصورة فعالة بولايتهما الدستورية دون تدخل. وتبذل أيضا الجهود من جانب اللجنة الانتخابية، بالتشاور مع كل أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأحزاب السياسية، للنظر في إصلاح العملية الانتخابية. وتواصل هيئة الإذاعة السيراليونية، واللجنة المستقلة لوسائل الإعلام وجمعية محرري الصحف الاضطلاع بدور محوري في توفير فرص متساوية لوصول الجمهور والأحزاب السياسية بصفة خاصة إلى الحيز الزمني للبث الإذاعي والتلفزيوني.

في اجتماع المجموعة الاستشارية بشأن سيراليون، الذي عقد في لندن عام ٢٠٠٩.

وندرك تماماً أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإيجاد بيئة عمل مواتية وهادفة يظلان رئيسيين بالنسبة لتعزيز استقرار سيراليون، وحماية مواطنيها من الخوف والعوز. وسوف تسعى الحكومة نحو تحقيق ذلك الهدف بلا هوادة.

وبينما نتشاطر جميعاً الشناء على التقدم المحرز، فإن من المهم أن نحث برفق أصدقاءنا والمجتمع الدولي والأمم المتحدة على مواصلة الاستثمار في النجاح، ونحن نعمل بلا كلل من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة في توطيد السلام والتنمية.

وأود أن أوجه انتباه المجلس إلى ازدياد أنشطة المرتزقة في منطقة حوض نهر مانو، وهو أمر يتطلب معالجته بذل الجهد والدعم الجماعيين، قبل أن يخرج عن نطاق السيطرة في نهاية المطاف ويقوض السلام والاستقرار في المنطقة. ونرحب بدعم الأمم المتحدة لمحاكمة تشارلز تايلور أمام المحكمة الخاصة لسيراليون.

وقبل أن أختتم بياني، أود بإذن من المجلس، أن أقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس، بشأن التطورات الأخيرة في مجال العنف السياسي في سيراليون. فقد خطط زعيم الحزب الشعبي لسيراليون، ومرشحه لانتخابات عام ٢٠١٢ الرئاسية، السيد جوربوس مادا بيو، للقيام بجولة وطنية يعرب فيها عن شكره وامتنانه الشخصيين لأعضاء الحزب الشعبي لسيراليون على انتخابهم له مرشحاً عن الحزب للانتخابات الرئاسية المقبلة. وأبلغ أن الأمانة العامة للحزب طلبت ترخيصاً من الشرطة وفقاً لما يلزم ذلك، وأنه تم الحصول على الترخيص، على أن يكون مفهوماً أن السيد مادا بيو، سيقدم رسالته تلك إلى جمهوره في ساحة بو للتبويب.

وغادر السيد مادا بيو فريتاون يوم الجمعة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وتوقف أثناء زيارته عند الميل ٩١،

للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتقدمت سيراليون، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وفي إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا، على غيرها من البلدان المتضررة في إنشاء وتشغيل هياكل وحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ومن المطلوب أيضاً تقديم المساعدة الإضافية إلى الحكومة في مجالات تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة، وتقديم الدعم إلى لجنة حقوق الإنسان، والمساعدة في تعزيز بناء القدرات الوطنية في مجالات إنفاذ القانون، والطب الشرعي، وإدارة الحدود، وغسل الأموال، وتعزيز مؤسسات العدالة الجنائية، وذلك من أجل تعزيز البناء على المكاسب التي تحققت في هذه المجالات الرئيسية من عملية بناء السلام.

أما على الجبهة الاقتصادية والاجتماعية، فإن أوج انعدام اليقين السائدة على الصعيد العالمي في المجالين الاقتصادي والمالي، بالإضافة إلى الأزمات الناشئة عن الديون، تقوض بشكل خطير الجهود التي نبذلها لتغيير مسار الاقتصاد في أسرع وقت، وعلى النحو المرغوب فيه. ونحن نتطلع، بالنظر إلى شدة وطأة أوج انعدام اليقين تلك على جهودنا، ومن أجل دعم الخطوات التي حققناها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلى اعتماد السبل والوسائل الفعالة التي تمكن المجتمع الدولي والشركاء الإنمائيين من الاستجابة إلى احتياجات الفجوة التمويلية في تنفيذ الرؤية المشتركة لأسرة الأمم المتحدة من أجل سيراليون. ونحن نقدر الاستجابة الإيجابية من قبل بعض شركائنا الإنمائيين، والدول الصديقة، بما في ذلك المملكة المتحدة وكندا وأستراليا وأيرلندا وإيطاليا، لمساهمتها في الصندوق الائتماني المتعدد المانحين. وندعو إلى اتخاذ الخطوات المناسبة من أجل الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالتعهدات التي قطعتها الأطراف المشاركة

كما تم الإعراب عن إدانة قوية لا لبس فيها، وعلى نطاق واسع، من قبل عامة الجمهور لذلك الحادث، عبر الاتصال الهاتفي بالبرامج الإذاعية، والافتتاحيات الصحفية. ودعا الرئيس إلى عقد اجتماع أمني قصير يوم السبت حضره ممثلون تنفيذيون مدعوون من لجنة تسجيل الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني. كما حضر الاجتماع وزير الدفاع ووزير الشؤون الداخلية، ووزير الإعلام والاتصالات بالنيابة ورئيس أركان القوات المسلحة والشرطة الوطنية لسيراليون وكبير كوادر مكتب الأمن الوطني ورئيس قوة إطفاء الحرائق ووزير الشؤون الخارجية.

وشكر الرئيس الجميع في ملاحظاته الافتتاحية على استجابتهم بأعداد كبيرة وفي وقت قصير للغاية. وكرر إدانته الشخصية للحادث، الذي وصفه بأنه يعطي رسائل خاطئة وغير مرغوب فيها، قبل موعد انتخابات عام ٢٠١٢، ومن شأنها أن تقوض وتعيق المكاسب التي تحققت في إعادة تشكيل صورة البلد، وفي مجال بناء وترسيخ السلام، وهي مكاسب تم تحقيقها بجهود مضمّنة، وبمساعدة شركائنا الإنمائيين، والمجتمع الدولي.

وشدد الرئيس في معرض وصفه لذلك الحادث المؤسف على أنه خبيث وغير مقبول وينطوي على نشوب عنف محتمل في انتخابات عام ٢٠١٢ المقبلة. وأضاف قائلاً إن من شأن الحادث أن يقوض السلام والأمن والاستقرار في البلد. ومن ثم أكد الرئيس كروما التزامه بإزالة هذه التزعة العدائية، قائلاً إنه لن يسمح بتكرار نشوب عنف سياسي كهذا، سواء كان داخل الحزب الواحد أو فيما بين الأحزاب. وعلى ضوء ما وصفته، أصدر الرئيس بعد ذلك سلسلة من التوجيهات الصارمة. وأمر بإجراء تحقيق فوري في الحادث السياسي برمته، الذي وقع يوم الجمعة ٩ أيلول/سبتمبر، وتقديم تقرير شامل عنها، في أسرع وقت ممكن. وأمر أيضاً بتشكيل لجنة ذات كفاءة على الفور

وتقاطع مويامبا، ثم وصل إلى بو دون أن يتعرض لأي حادث. وكانت في استقباله حشود احتفالية ضخمة في جميع المحطات التي مرَّ بها. وفي طريقه إلى "ساحة الترويج"، سارت قافلته على طول طريق ماهي بويما، حيث يوجد مقرا حزب المؤتمر الشعبي العام والحركة الشعبية من أجل التغيير الديمقراطي.

وأبلغ أنه كانت هناك حوادث رشق بالحجارة بين مقرري حزب المؤتمر الشعبي العام، والحركة الشعبية من أجل التغيير الديمقراطي، وأبلغ أن السيد مادا بيو، الذي كان يستقل سيارة مكشوفة، وكان واقفاً، قد أصيب بحجر في رأسه. وأبلغ أيضاً أنه تم نقله بعد ذلك إلى المستشفى لتلقي العناية الطبية. وسرعان ما اندلعت إثر ذلك أعمال العنف في مكان الحادث. وقد نتج عن ذلك إحراق مبنى مقر حزب المؤتمر الشعبي العام، كما تم إحراق مبنين إضافيين في موقعين آخرين، بالإضافة إلى مقر إقامة السيد شيكو سيلاح، رئيس حزب المؤتمر الشعبي العام بمقاطعة بو. وكذلك أحرق مبنى للإيجار، توجد به مكاتب دو با إن ياي، المؤيدة لحزب المؤتمر الشعبي العام.

وأوردت تقارير الصحفيين أن الجهود التي بذلتها الشرطة لاحتواء العنف شملت استخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي، الذي ذكر أنه نجم عن حالة وفاة واحدة، بينما أصيب ١٧ شخصاً بجروح ونقلوا إلى المستشفى. وقد تم التنديد بهذا الحادث السياسي بشكل قوي عبر بيان صحفي صدر عن مكتب الرئيس إرنست باي كروما، وكذلك من قبل العديد من البيانات الصحفية الصادرة عن جماعات المصلحة السياسية، بما فيها حزبا المؤتمر الشعبي العام، والحركة الشعبية من أجل التغيير الديمقراطي، واللجنة المستقلة لوسائل الإعلام، ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، وحملة الحكم الرشيد.

يجدر بالذكر أن التحقيق سوف يجري على نحو مستقل، ولكن بالتزامن في الوقت ذاته مع التحقيق الذي تجريه شرطة مقاطعة بو، الذي سوف ينظر إليه على أنه ذو طابع سياسي.

وقد اتبع نهج مماثل فيما يتعلق بجادث وقع مؤخراً في كونو خلال زيارة لوزير الشؤون الداخلية. وكان من المقرر أن تغادر اللجنة فريتاون يوم الأحد، ١١ أيلول/سبتمبر. ولدى إدراك أعضاء اللجنة أن السيد مادا بيو قطع جولته وعاد إلى فريتاون أثناء نهاية الأسبوع، قررت طلب مقابلة معه قبل أن يغادر البلد لإجراء فحص طبي. وبذلك انتهت تلك الإحاطة الإعلامية.

وأخيراً، أود أن أعرب مرة أخرى عن بالغ تقديرنا إلى الأمم المتحدة، ولجنة بناء السلام، ورئيسها وأعضاء تشكيلة سيراليون، فضلاً عن شركائنا الإنمائيين، على دعمهم المتواصل لبناء السلام وتوطيده في سيراليون.

**الرئيس:** أشكر السيد داودا على بيانه.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي. أدعو الآن أعضاء المجلس لإجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

وبطريقة سليمة، مع التشديد على مشاركة أعضاء من لجنة تسجيل الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني فيها، من أجل ضمان شفافية النتائج التي ستتوصل إليها، وموضوعية التقرير الذي سترفعه، على أن يتسم بالمصداقية في نظر الأمة والمجتمع الدولي على حد سواء.

وأضاف الرئيس أنه يود أن يتم إعداد التقرير على نحو من المهنية، بحيث لا يدع مجالاً للشك، أو يعطي فرصة لإساءة استخدامه. وقال إن على اللجنة المكلفة بإعداد التقرير أن تنخرط في عملية تقص مكثف للحقائق، يتوقع لها أن تسفر عن نتائج تتسم بالمصداقية وتقوم على الأدلة، من أجل محاكمة كل من يثبت تورطه في ذلك الحادث، دون استثناء أو محاباة أو انحياز لأحد.

وكرر الرئيس عزمه على ضمان مساءلة كل من تثبت مسؤوليته، وإنزال العقوبة القانونية كاملة عليه، دون استثناء أي أحد. ثم دعا الرئيس بعد ذلك إلى أن يتم تشكيل اللجنة، على أن يضع أعضاؤها في الاعتبار أن تعيينهم في اللجنة يعد استجابة لنداء وطني خاص يدعوهم إلى أداء خدمة وطنية في حالة حاسمة للغاية، تؤثر على تطورنا الوطني، وعلى صورة بلادنا واعتزازنا الوطني. وقال الرئيس، أثناء شكره لجميع الحضور، إنه يتوقع تحقيقاً فورياً ويتسم بالشفافية، فضلاً عن توقعه لتقرير شامل للغاية، وعلى قدر كبير من المصداقية، كي يخفف عن الأمة مشاعر القلق التي انتابتها.